



الخميس، ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٢
للتنشر الفوري

توسّع نطاق الحماية الاجتماعية بالرغم من الأزمة بحسب التقرير المشترك الصادر عن منظمة العمل الدولية والبنك الدولي

جنيف (أخبار م ع د) - أظهر تقرير جديد صادر عن منظمة العمل الدولية والبنك الدولي إلى جانب أداة البيانات الإلكترونية توسّع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية في مناطق مختلفة من العالم بين العام ٢٠٠٨ والعام ٢٠١٠.

إزاء الحاجات المتنامية نتيجة الأزمة الاقتصادية، شهدت برامج الضمان الاجتماعي حالياً توسّعاً في أكثرية البلدان المشمولة بالمسح. ويُعتبر هذا الإتجاه أحد الخلاصات الرئيسية الواردة ضمن التقرير المشترك الصادر عن منظمة العمل الدولية والبنك الدولي تحت عنوان "جردة بالإستجابات السياساتية للأزمة المالية والاقتصادية".

"تواكب الدراسة أداة جديدة للبيانات الإلكترونية تشمل أول تقييم شامل للإستجابات السياساتية للأزمة العالمية الأخيرة. وهي متاحة حالياً أمام صنّاع السياسات والباحثين في مختلف أنحاء العالم"، بحسب كبيرة الخبراء الإقتصاديين لدى منظمة العمل الدولية، السيدة كاثرين ساجي.

وبحسب التقرير، بادرت ٦٩ دولة من أصل ٧٧ دولة مشمولة بالدراسة (التي تتوافر بشأنها البيانات) إلى توسيع نطاق برامج التأمينات الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية. وقد قامت ثلاثة بلدان بتطبيق إجراءات النقشف للإستجابة للأزمة المالية فيما إعتد بلدان آخران إجراءات نقشفية وتوسعية، فضلاً عن قيام البلدان الأخرى باعتماد إجراءات جديدة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى اعتماد الكثير من هذه البلدان إجراءات تضمن أمن الدخل الأساسي وتتيح الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، ما يبرز أهمية أوضاع الحماية الاجتماعية في بناء الإستجابات للأزمات. كما أبرزت الدراسة توزيع الإستجابات ذات الصلة بالحماية الاجتماعية بحسب فئات الضمان الاجتماعي بين العام ٢٠٠٨ والعام ٢٠١٠.

أما البلدان التي كان يتواجد فيها عدد قليل من برامج الحماية الاجتماعية قبل الأزمة فقد كانت خياراتها محدودة جداً عندما واجهت زيادة مفاجئة في الحاجة إلى تغطية الحماية الاجتماعية. وقد اعتمدت البلدان التي واجهت هذا التحدي في أغلب الأحيان دعومات وقسائم غذائية (بنغلادش والباراغواي وباكستان). ونظراً إلى سهولة وسرعة تنفيذ برامج الإستخدام العامة، أصبحت هذه البرامج بدورها خياراً من الخيارات المتاحة بدرجة أقل بالمقارنة مع بعض الإجراءات الأخرى.

ارسكو سنتر

شارع جوستنيان - الفنطاري

ص.ب. ٤٠٨٨ - ١١ رياض الصلح ٢١٥٠ - ١١٠٧

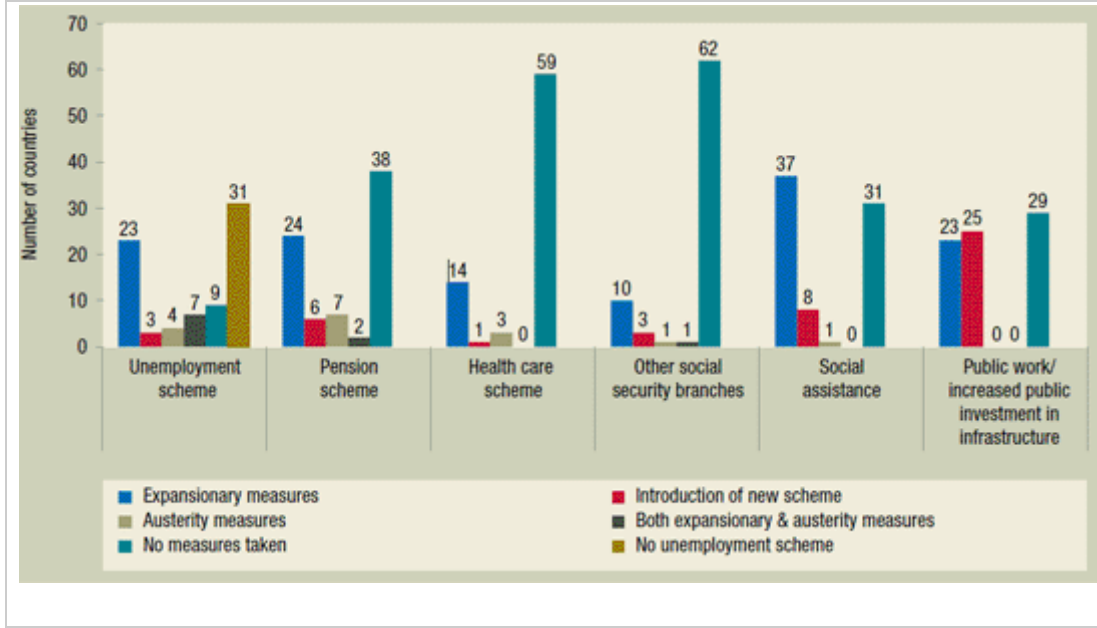
بيروت - لبنان

هاتف: +٩٦١ ١٧٥٢٤٠٠

فاكس: +٩٦١ ١٧٥٢٤٠٥

www.ilo.org/arabstates

توزيع إستجابات الحماية الإجتماعية بحسب فئات الضمان الإجتماعي (٢٠٠٨-٢٠١٠)



ومن خلاصات التقرير الأخرى هي قيام الكثير من البلدان المرتفعة الدخل بتعديل أنظمة إعانات البطالة، بعد أن بادرت ٢٣ دولة من أصل ٧٧ إلى اعتماد إجراءات توسعية. في المقابل، بادرت معظم البلدان المتوسطة الدخل التي تفتقر إلى خطط البطالة إلى توسيع نطاق برامج التحويلات النقدية والإستخدام العامة. من جهة أخرى، بادرت البلدان المتدنية الدخل إلى اعتماد الدعومات الغذائية وبدرجة أدنى برامج الإستخدام العامة.

وبالرغم من أن هذه الجهود قد أتاحت تأمينات إجتماعية إضافية لصالح الكثير من الباحثين عن عمل والأسر المتدنية الدخل، إلا أن الأزمة قد أبرزت من جديد سوء تنسيق وتشتت بعض برامج المساعدة الإجتماعية.

بادرت الكثير من البلدان إلى اعتماد أو تعزيز خطط الضمان غير القائمة على الإشتراكات. على سبيل المثال، بادرت باناما إلى تنفيذ برنامج دعم الدخل للأفراد الذين تتجاوز أعمارهم الـ٧٠ غير المستفيدين من معاشات الشيخوخة. أما أغندا فقد اعتمدت خطة نموذجية لمعاشات التقاعد لصالح المسنين. أما فرنسا فقد اعتمدت معاشات تقاعد دنيا لصالح المزارعين فيما بادرت رومانيا إلى اعتماد معاشات التقاعد غير القائمة على الإشتراكات لصالح المسنين.

في ما يتعلق بخطط الرعاية الصحية، ذكر التقرير مثال غانا حيث صرفت الحكومة أقساط تأمينية صحية لصالح نحو ٣٠,٠٠٠ أسرة.

وأخيراً، بادرت مجموعة من البلدان إلى إبطال كامل أو جزئي لإصلاحات معاشات التقاعد في التسعينيات أو بداية القرن الحالي التي سعت إلى خصخصة جزء من خطط التأمينات الإجتماعية.